الايرادات على الحدوث الدهرى

للمحق البارع الآقا جمال الخوانسارى

قسم لحاشيته على حاشية الخفرى

بسم‌الله الرحمن الرحیم

قال المصنف طاب ثراه: وجود العالم بعد عدمه الخ[1]

قال الفاضل المعاصر[2] سلّمه الله فی الحواشی الخفریّة: یعنی به البعدیّة الزمانیّة اذ لاشك أنّ تقدّم العدم علی الوجود لیس ذاتیّا و لا طبیعیّا و ظاهر أنّه لایتصوّر من أقسام التقدّم هاهناسوی الزمانی. و فیه ما أفاده والدی العلّامة طاب ثراه:

من أنّ تقدّم عدم العالم علی وجوده لوکان زمانیّا لزم أن یکون قبل کلّ زمان زمان لا إلی نهایة و یلزم القدم، و الزمان الموهوم الّذی أثبته الأشاعرة قبل وجود العالم غیر صحیح عندالمحصّلین من المتکلّمین و منهم المصنّف، کما یظهر من تصفّح کلامهم و أیضا ما ذکره من أنّ تقدّم العدم علی الوجود لیس ذاتیّا و لا طبیعیّا ممنوع عند الحکماء کما صرّحوابه فی إثبات الحدوث

---

١. المصنف هو الحکیم المحقق الشیخ ابوجعفر محمدبن محمدبن الحسن المعروف به نصیرالدین الطوسی المولود یوم الحادی عشر من جمادی‌الاولی سنة ٥٩٧ هـق و المتوفی فی یوم الثامن عشر من ذی الحجة سنة ٦٧٢ و قبره الشریف فی الروضة الکاظمیة و عبارة «وجود العالم بعد عدمه ینفی الایجاب» فی الفصل الثانی من المقصد الثالث فی الالهیات من کتاب تجریدالاعتقاد.

٢. هو الفاضل میرزاابراهیم‌بن النحریر المحقق مولانا صدرا الشیرازی منه.

الذاتى انتهى.[1]

و الظاهر كمايستفاد من كلام الشارح فى بحث الأمور العامة أنّ مراد المصنّف من البعديّة هاهنا هو البعديّة بالذات الّتى أثبتها المتكلّمون وجعلوها قسما سادساً و زعموا أنّ تقدّم أجزاء الزمان بعضها على بعض من هذا القبيل لكنّ التحقيق أنّه لايحصّل له اذلا نجد له معنى معقولا سوى الخمسة[2] بل الظّاهر أنّه تقدّم بالزمان فإنّ ذلك التقدّم اذا عرض لغير الزمان كان بواسطة زمان مغاير للسّابق و المسبوق و إن عرض لأجزاء الزمان لم يحتج الى زمان مغاير لها و إن عرض للزّمان و غيره لابدّ أن يكون لذلك الغير زمان و أمّا الزّمان فلايحتاج الى زمان آخر، وحينئذ فعدم العالم يجب أن يكون فى زمان لكن يكفى فيه الزّمان الموهوم، وحينئذ فلا بدّ من القول بالزّمان الموهوم و سنحقّق القول فيه عن قريب انشاءاللّه. و أمّا ما ذكره فى ذيل «أيضا» فيرد عليه أنّ مراده أنّه ظاهر:

أنّه ليس تقدّم عدم العالم على وجوده تقدما ذاتيّا لا أنّه لايمكن تقدّم العدم على الوجود تقدّما ذاتيا أصلا. فاندفع المنع الذى ذكره، على أنّ فى ما ذكره الحكماء فى إثبات الحدوث الذّاتى من تقدّم عدم الممكن على وجوده تقدّما ذاتيّا البتّة تأمّلاً ليس هاهنا موضع تحقيقه فافهم.

ثم قال سلّمه اللّه: ثم أقول يشبه أن يقال اذاكان زمان وجود العالم متناهيا فى جانب البداية كما هو مذهب الملّيّين كان للعدم تقدّم عليه سوى التقدّم الذاتى الّذى أثبته الفلاسفة لعدم الممكن على وجوده، المعبّر عنه بالحدوث الذاتى شبيه بالتقدّم الزمانى الّذى للحوادث الزمانية، و لاجزء الزمان بعضها على بعض عندهم فى عدم اجتماع السّابق المسبوق. و الفرق أنّ لتقدّم الزمانيّات ملا كافى الخارج متجدّداً متصرّماً يعرض لأجزاء مايحصل من تجدّدها و تصرّمها و استمرارها فى الخيال ذلك التقدّم أوّلاً و بالذات، ثم بتوسّطها يعرض للحوادث. و لهذا يعرض له خواصّ التقدّر و التكمّم، بخلاف تقدّم العدم على وجود العالم على مذهب الملّيّين. فإنّه ليس له ذلك الملاك فلايمكن تقديره و

---

۱. الظاهر من العبارة ان هنا ينتهى كلام الفاضل المعاصر.

۲. قالوا فى السّبق: انّ الماهية من حيث هى هى لم تكن متقدّمة على غيرها و لامتأخّرة و انّما يعرض لها القدم و التأخـر باعتبار امر خارج عنها إمّا زمانا كما فى التقدّم الزمانى أومكانا كما فى التقدّم المكانى او غيرهما من كمال كما فى التقدّم بالشرف أوحاجة كما فى التقدّم بالعلية أو بالطّبع كما فى العلل الناقصة و هذاكلّه ظاهر انّما الاشكال فى القسم السّادس و هو التقدّم بالذات و مثّلوا له بتقدّم اجزاء الزمان بعضها على بعض كما يستفاد من كلام الشارح الفاضل القوشجى.

تعیینه و لایکون فیه قرب و بعد و زیادة و نقصان إلّا بمحض التوهّم.

و نظیر ذلك ما قالوا: إنّ فوق محدّد الجهات لاخلاء و لاملاء مع أنّ الفوقیّة متحدّدة به فکما أنّ العقل هناك یعلم من تناهی البعد المکانی انّ وراءه عدم صرف و نفی محض و ینتزع من ذلك و یحکم بمعونة الوهم أنّ هذا العدم المحض فوقیّة ما علی المکان و المکانیّات کفوقیّة بعض أجزاء المکان علی بعض مع أنّه لامکان هناك. کذلك هنا یعلم من تناهی الزّمان و الزمانیّات فی جانب البدایة انّ و رائها عدم صرف و نفی محض و یحکم بأنّ هذا العدم الصرف قبلیّة ما علی وجود العالم و الزمان شبیهة بقبلیّة أجزاء الزّمان بعضها علی بعض و هذا هو المراد من قول المصنّف، وجود العالم بعد عدمه، بل هذا هو الحدوث الزّمانی المتنازع فیه بین الملّیین و الفلاسفة و لایلزم من ذلك وجود زمان قبل الزمان بل مجرّد ذلك الزّمان الموجود مع ملاحظة تناهیه کاف لانتزاع الوهم و حکم العقل بهذه القبلیّة و لیس هذا إثبات الزّمان الموهوم، کما لیس ذلك إثبات المکان الموهوم فتدبّر انتهی.

و أنت خبیر بأنّ سبق العدم علی الزمان علی ما أفاده لایرجع إلّا إلی کون الزّمان متناهیا من غیر أن یکون سبق عدمٍ حقیقة بل بمحض التوهّم، و هذا لیس إلّا القول بالقدم بالحقیقة، لأنّه اذا لم یکن انفصال بین ذات الواجب تعالی و بین العالم و لایمکن أن یقال أصلا إنّه کان الواجب و لم یکن العالم فیکون العالم قدیما البتّة ولو أطلق علیه الحادث فلایکون إلّا بمجرّد الاصطلاح علی إطلاق القدیم و الحادث علی ما کان زمانه متناهیا و غیر متناه و هو لایفید.

و با لجملة لابدّ علی طریقة الملّة من القول بوجود إله العالم بدون العالم بأن یکون بینهما انفصال. و علی ما ذکره هذا الفاضل لایکون کذلك بل یکون وجود العالم متصلا بوجوده تعالی من غیر انفکاك و لا انفصال بینهما، و لوجود هذا فلِم لایجوز کونه غیر متناهیة أیضا اذ لا یلزم فیه إلّا عدم الانفصال و هو قد لزم فی صورة التناهی أیضا.

لایقال: إنّه لیس وجود الواجب تعالی زمانیّا فلا معنی لاتّصال العالم بالواجب و انفکاکه عنه.

لأنّا نقول: فعلی هذا اذا کان الزّمان غیر متناه أیضا لا اتّصال للعالم به تعالی فلم لایجوّزه.

و الحلّ أنّا نقول إنّه یجب أن یکون زمان یصحّ أن یقال کان الواجب فیه و لم یکن العالم حتی یرد ما ذکرت بل الغرض أنّه یجب أن یتحقّق انفصال بین الواجب و العالم یصحّ فیه قولنا کان

الواجب على المعنى الّذى يصحّ الآن و لايكون العالم فيه و لم يتحقّق ذلك على ما أفاده هذا الفاضل، هذا على أنّ الظاهر كما يقال فى الاجسام إنّه زمانىّ بمعنى أنّ وجوده مقارن لوجود الزّمان، نعم لايصحّ أن يقال إنّه زمانىّ بمعنى أنّ وجوده ينطبق على الزّمان مثل الحركة، و لا يصحّ ذلك فى الجسم أيضا، و على هذا فلا اشكال أصلا.

هذا ما يخطر بالبال على سبيل الاحتمال. فإن كان من الحقّ فهو الحقّ، و إن كان من الوسواس الشيطانية فنعوذ باللّه منه و اللّه يعلم حقيقة الحال.

و أمّا النّظيرالّذى ذكره من قولهم لا خلاء و لاملاء فوق المحدّد فهو قول على سبيل التوسّع و المقصود أنّه لا شىء و راءه بدون توهّم فو قيّة أصلا، فلا يصلح للتنظير، على أنّه على تقدير صحّته ممّا لايفيد بعد ما بيّنا أنّه لايجوز أن يكون حدوث العالم بهذا الوجه فتأمّل و اللّه الموفّق.

و اذ قد بلغ الكلام فى هذا المقام، فلا بأس أن يذكر طريقة السيّد المحقق الداماد قدّس سرّه فى حدوث العالم، فإنّ ما ذكره هذا الفاضل إنّما استخرج منه.

فنقول: إنّه زعم أنّ حدوث العالم المتنازع فيه إنّما هو الحدوث الدهرى لا الذّاتى و لا الزّمانى و خلاصة ما قاله فى تحقيقه:

إنّه مسبوقيّة الوجود بالعدم الصّريح المحض لا مسبوقيّة بالذات بل مسبوقيّة انسلاخيّة انفكاكيّة غير زمانيّة و لا سيّالة و لا متقدّرة و لا متكمّمة، و الفرق بينه و بين الحدوث الزمانىّ، أنّ الحدوث الزمانىّ هو الوجود بعد العدم المتقدّر السيّال الواقع فى الزمان القبل قبليّة زمانيّة متكمّمة، و فى هذا الحدوث ليس العدم متقدّرا متكمّا أصلا، بل إن هو إلّا محض مسبوقيّة الوجود بالعدم المحض و اللّيس السّاذج، و لمّا كان وعاء الوجود الصّريح المسبوق بالعدم الصّريح المر تفع عن أفق التقدّر و اللّاتقدّر هو «الدّهر» لا الزمان لأنّه وعاء للأمور المتغيّرة المتقدّرة السيّالة و لا «السّرمد» لأنّه وعاء بحت الوجود الثابت الحقّ المقدّس عن عروض التغيّر مطلقا، و المتعالى عن سبق العدم على الإطلاق فالحدوث بحسب سبق العدم الصّريح أحقّ الاشياء و أجدرها به الحدوث الدّهرى.[۱]

و نحن نقول اذا اتّصف العدم فى نفس الأمر بأنّه سابق على الوجود سبقا غير ذاتى كما يظهر من بعض كلماته فيكون البتّه محتاجا الى وعاء و ظرف يكون فيه و يتّصف هو لامحالة بالتقدّر و التكمّم

۱. راجع القبسات، و مضة الاول و الثانى و الثالث من القبس الاول.

و غیره و کونه سابقا علیه بدون ذلك ممّا لانقدر علی تعقّله. فلعلّه یحتاج الی لطف قریحة لم یکن لنا. و إن لم یقل بسا بقیّة بحسب الحقیقة کما یشیر الیه بعض کلماته حیث ذکر أنّ فی السّبق الذّاتی و الزّمانی لیس الوجود مسبوقا بالعدم المقابل له. اذ سلب الوجود فی مرتبة نفس الماهیّة من حیث هی لا یقابل الوجود الحاصل فی حاقّ الواقع من تلقاء العلّة الفاعلیة بل یجامعه و کذا العدم السّابق علی الوجود سبقازمانیّا. لایقابل ذلك الوجود لاختلاف الزمان. بل مقابله العدم فی ذلك الوقت الّذی کان فیه الوجود. بخلاف الحدوث الدّهری، اذ لیس فی الدّهر توهّم الامتداد و الانقسام أصلا. فلایکون حدّ العدم الصّریح السّابق فی الدّهر ممتازا فی التوهّم عن حدّ الوجود الحادث من بعد. بل إنّه یبطل عقد السّلب الدهری، ویضع فی حیّزه عقد الایجاب الثابت الدّهریّ

فلا نفهم حینئذ معنی للحدوث و المسبوقیّة بالعدم أصلا. بل لیس القدم إلّا هذا.

و بالجملة ما أفاده، ممّا لایصل الیه فهمی و لایحیط به و همی، ولکن نقلناه لعلّه یهتدی به أحد من المحصّلین و اللّه الموفّق و هو المعین.

و قال بعض المحشّین[1] من تلامذة هذا السیّد التابعین له:

إنّ تقدّم العدم بالوجود یکون شبیها بالتقدّم بالذات بمعنی أنّ العدم یکون متحقّقا مع المتقدّم بالذات فالعدم یکون ما مع المتقدّم بالذات و بهذا الاعتبار أطلق علیه المتقدّم.

و فیه أنّ کون العدم مع المتقدّم بالذات ممّا لا یتصوّر إلّا اذا کان فی وعاء. فلابدّ من القول بالزمان الموهوم و هو یفرّ منه.

و أیضا ذلك العدم إمّا أن یکون مع العالم أیضا أو قبله. لا مجال للأول. فیکون قبله فلا ینفع الفرار منه و القول بأنّ اطلاق المتقدّم علی سبیل المجاز. فافهم.

ثم ذکر السیّد قدّس سرّه

أنّ القول بالزمان الموهوم علی ما ذکره المتکلّمون من تکاذیب الوهم الظّلمانی و تلاعیبه وتصاویر القریحة السودانیّة و تخاثیلها. أمّا أولاً فلما تعرّفت اذ لایتوهّم فی الدّهر حدّ و تصرّم و تجدّد و فوات و لحوق و امتداد و انقضاء و تمادّ و سیلان اذ ذلك من لوازم وجود الحرکة و اتّصال التغیّر و تدریج الحصول شیئا فشیئا. و اذا کان کذلك فکیف یتصوّر فی العدم الصریح السّاذج و

---

١. الظاهر انه المولی عبد الغفار بن محمدبن یحیی الجیلانی من تلامذة میرداماد و له حاشیة علی الحواشی الخفریة.

اللّيس الصرف الباتّ تمايز حدود و تلاحق أحوال و تغاير أحيان واختلاف اوقات حتى يتوهّم التمادّى و السّيلان و النّهاية و اللّانهاية انتهى. (القبسات / ٣١)

و فيه إنّا لانسلّم أنّ الاتصاف بالامتداد و الانقضاء و أمثاله فرع وجود الحركة. لِمَ لايجوز أن ينتزع من استمرار بقاء وجود الواجب أمر ممتدّ على سبيل التجدّد و التقضّى. بل الظّاهر أنّه كذلك و لا استبعاد فيه. كيف و إنّهم يقولون إنّ الحركة القطعيّة ينتزع من الحركة التوسطيّة. و الزّمان ينتزع من الآن السيّال. فكما جاز هناك انتزاع الأمر الممتدّ المتجدّد المتقضّى من الأمر الشخصىّ الّذى لاامتداد فيه و لا انقسام و لا تجدّد و لا انقضاء. فكذلك يجوز هاهنا أيضا بلا تفرقة أصلا. هذا.

و من هذا ظهر فساد ما ذكره بعض المحشيّن فى أبطاله من أنّه اذا كان أمرا موهوما له منشأ انتزاع. فننقل الكلام اليه فهو إمّا واجب أو ممكن. لاجايز أن يكون واجب الوجود فيكون ممكن الوجود فيلزم وجود قديم سوى اللّه تعالى،

لانّا نختار أنّه ينتزع من الواجب تعالى. و لادليل على ابطاله و هو لم يذكر الّا الدعوىٰ فتدبّر.

قال: و أمّا ثانيا فلأنّه لو تصحّح فى العدم ما توهّموه لكان هو الزّمان بعينه أو الحركة بعينها اذ كان متكمّما سيّالا. كلّه أزيد لا محالة من بعضه و أبعاضه متعاقبة غير مجتمعة. فامّا أنّه بالذات على تلك الشّاكلة فيكون هو الزمان أو بالعرض فيكون هو الحركة فقد أطلقوا على الزّمان أو الحركة اسم العدم.

فليت شعرى بأىّ ذنب استحق الزّمان أو الحركة سلب الاسم و الإلحاق بالعدم انتهى. (القبسات / ٣١).

و فيه إنّا لا نقول باتّصاف العدم بالتقدّر و التمادّى و غيره الّا بالعرض باعتبار اتّصاف وعائه به و لايلزم من كونه زمانا أو حركة.

و الحاصل انّا نقول انّ عدم العالم كان فى وعاء ممتدّ متجدّد و ينقضى كوجود زيد فى الزّمان و كما أنّه لايلزم منه كون وجود زيد زمانا أو حركة كذلك لايلزم هناك ايضا كون العدم زمانا أو حركة بل ليس الّا كعدم زيد فى زمان قبل زمان وجوده و لا تفاوت الّا بأنّ هذا الزّمان يتبعّض باللّيل و النّهار و يتّصف بما شأنه ذلك من الصّفات و ليس ذلك فى ذلك الزّمان فاللّازم على هذا

يس الّا وجود الزمان هناك، و القائلون به يلتزمونه لاكون العدم هو الحركة أو الزّمان فتأمّل.

قال: و أمّا ثالثا فلانّه حينئذ يكون البارى سبحانه واقعا فى حدّ بعينه من ذلك الامتداد العدمى تعالى عن ذلك و العالم فى حدّ آخر بخصوصه حتى يصحّ تخلّل ذلك الامتداد الموهوم بينه سبحانه و بين العالم و يتصحّح تاخّر العالم و تخلّفه عنه سبحانه فى الوجود فاذن اذا كان ذلك الامتداد غير متناهى التمادّى كان غير المتناهى محصورا بين حاصرين هما حاشيتاه و طرفاه. انتهى. (القبسات / ۳۱)

و فيه انّ مرادهم بقولهم بين البارئ الحقّ و اوّل العالم زمان موهوم ازلىّ انّه كان قبل العالم امتداد موهوم لم يكن العالم فيه و كان الحقّ تعالى فيه بالمعنى الّذى يقال الآن انّه تعالى موجود لا انّ الزمان واسطة بينه تعالى و بين العالم بحيث يكون هو تعالى فى أحد الحدّين و العالم فى الحدّ الآخر حتى يلزم كون غير المتناهى محصورا بين حاصرين و هذا ظاهر جدّا.

قال: و امّا رابعا، فلأنّ حدود ذلك الامتداد سواسيّة متشابهة اذ لا اختلاف فى العدم و لا مخصّص من استعداد أو حركة أو غير ذلك و لِمَ اختصّ بهذا الحدّ و لم يكن حدوثه فى حدّ آخر قبله. انتهى (القبسات / ۳۱)

و فيه انّ هذا مجرّد دعوىٰ بلا دليل اذ لعلّه كان اختلاف فى اجزائه لانّه ليس عدما محضا لايجرى ذلك فيه، بل أمر نفس أمرىّ و قع العدم فيه، فتأمّل.

قال و أمّا خامسا: فلأنّ المقدّس عن الغواشى و العلايق يكون مع اىّ امتداد فرض، و مع كلّ جزء من اجزائه، و كل حدّ من حدوده معيّة غير متقدّره على سبيل واحد و محيطا بجميع اجزائه و حدوده على نسبة واحدة، موجودا كان ذلك الامتداد أو موهوما على ماتلى عليك غير مرّة. فاذن اختصاص العالم بحدّ من حدود ذلك الامتداد الموهوم لايثمر تأخّره و تخلّفه عن البارى الحقّ جلّ سلطانه أصلا. فانّه اذا كان امتداد الزّمان الموجود بالقياس اليه سبحانه على هذا السّبيل، فالزّمان الموهوم بالقياس اليه اجدر بذلك. انتهى (القبسات / ۳۱ـ۳۲)

و فيه انّ القول بالامتداد المذكور ليس الّا لتصحيح تحقّق العدم قبل الوجود، و قد صحّ ذلك، و مرادهم من تخلّف العالم عن الحقّ سبحانه ليس الّا ذلك، لا انّه كان الواجب فى وقت لم يكن العالم فيه حتى يقال انّ الواجب برىء من الكون فى الوقت، فلم يصحّ ذلك، على انّك قد عرفت انّه يمكن

القول بمقارنة وجوده تعالى للوقت فحينئذ يتصحّح التخلّف بهذا المعنى ايضا، فتذكّر.

قال و أمّا سادسا فلأنّ الزمان و المكان شقيقان متضاهيان مرتضعان فى الاحكام من لبن واحد، و من ثدى واحد. فكما وراء الامتداد المكانى، اعنى فوق الفلك الاقصى المحدّد لجهات العالم عدم صرف لاخلاء و لا ملاء و لا امتداد و لا، لاامتداد و لا نهاية و لا، لانهاية، و اذا بلغ السّطح المحدّب منه انسان لم يمكنه ان يمدّيده و يبسطها، لا لمصادم و مانع مقدارى، بل لعدم الفضاء و البعد و انتفاء المكان و الجهة فكذلك وراء الامتداد الزمانى، عدم صريح لاتمادّ و لا، لاتمادّ و لا استمرار و لا، لااستمرار و لا نهاية و لا، لانهاية و لازيادة و لا نقصان فاستمع القول و اتّبع الحقّ و لا تكوننّ من الجاهلين، انتهى كلامه رفع مقامه. (القبسات / ۳۲)

و ضعفه ظاهر لأنّه مجرّد تمثيل لايناسب المقامات الحكمية فتدبّر. و قد ذكر ايضا فى تضاعيف كلامه، أنّه لايجوز أن يكون الحدوث المتنازع فيه هو الحدوث الذاتى، لاتفاق الحكماء على الحدوث بذلك المعنى، و لا الحدوث الزمانى لانّ من العالم المبحوث عن حدوثه نفس الزمان و محلّه و حامل محلّه، و الجواهر العقليّة المفارقة لعوالم الأزمان و الأماكن رأساً.

فكيف يظنّ بافلاطون و سقراط و من فى مرتبتها من افاخم الفلاسفة و ائمّتهم، أنّهم يثبتون الحدوث الزمانى للعالم الاكبر، و يقولون انّ نفس الزّمان و محلّه و حامل محلّه و الجواهر المفارقة مسبوقة الوجود بالزّمان و حاصلة الذات فى الزمان، و ليس يتفوّه بذلك من فى دائرة العقلاء المحصّلين. (القبسات / ۲۵)

و نحن نقول: امّا الحكماء فيجوز أن يكون كلامهم فى الحدوث الذاتى، و كونه متفقا عليه بينهم ممنوع، و إن كان نسبة الخلاف الى ارسطاطاليس و امثاله من خطاء النّاظرين فى كلامهم، وعدم فهمهم لما هو مرادهم على ما حقّقه الفارابى فى الجمع بين الرأيين.

بل الظاهر كما يشهد به الفحص، أنّه قد كان التكلّم فى الحدوث الذاتى و المناظرة فيه شايعا بينهم فلعلّه ذهب بعضهم الى التقدّم[1] بذلك المعنى أيضا و ان لم يظنّ ذلك فى شأن ارسطاطاليس و امثاله و امّا المتكلّمون

فلا شكّ انّ غرضهم اثبات الحدوث الزمانى أيضا، و لا استبعاد فيه، اذ مرادهم بالعالم ماسوى

---

۱. إلى القدم فى نسخة أخرى.

ك الامتداد الموهوم، فانّ المراد به ماسوی الواجب تعالی من الموجودات، والامتداد المذکور لا جود له. فلا اشکال من جهة الزّمان، و امّا محلّه أی الحرکة و حامل محلّه، اعنی الأفلاك، فلا ذور فی القول بحدوثها زمانا علی رأیهم، فانّهم لایقولون بالحالّیة والمحلّیة المذکورة. بل انّما هو ی الحکماء.

و امّا الجواهر العقلیّه، فالعقل، لایقول به المتکلّمون، و النّفس لمّا کان فیها جهة مادیة، فیمکن یطلق علیها الحدوث الزمانی بهذا الاعتبار، علی انّك قد ظهر بماسبق آنفا،انّه یمکن ان یقال: انّ ہنها حادثة بمعنی انّه کان زمان لم یصحّ فیه أن یقال انّها موجودة علی وجه یصحّ الآن ذلك، بل . ظهر أنّه یمکن القول بکونها زمانیة أی مقارنة للزمان، وحینئذ لا اشکال اصلا، و هذان جهان یجریان فی العقل ایضا علی القول بوجوده کما لا یخفی، هذا

فقد ظهر بما قرّرنا أنّ القول بالزّمان الموهوم ممّا لا یمکن ابطاله بمثل هذا الوجوه، و معنی دوث العالم لایتصحّح بحسب ظاهر ما وصلنا الیه الّا بالتمسك به، بل یتراءیٰ انّ ربط الحادث قدیم أیضا لایتصحّح الّا بالتشبّه بذلك، فحینئذ ینبغی أن ینظر فیه هل هو ممّا یخالف الشرع أم . فإن لم یکن مخالفا، فبها و نعمت، و إن کان مخالفا له، علی ما یشعر به ظاهر بعض الاثار، فیجب ك الاقتحام فیه، و الوقوف عند الشّبهة، عسی اللّه أن یأتی بالفتح أو أمر من عنده، انّه ولیّ وفیق[1].

---

[1] هذا ما أورده المحقّق البارع اقاجمال‌الدّین‌ابن العالم المحقق اقا حسین الخونساری الاصفهانی فی حاشیته علی حاشیة الخفری علی شرح التجرید للفاضل القوشجی فی الفصل الثانی من المقصد الثالث فی الالهیّات حیث قال المصنف طاب ثراه وجود العالم بعد عدمه ینفی الایجاب. وعلیه أورد العالم الجلیل المولی اسماعیل الخواجوئی فی رسالته «ابطال القول بالزمان الموهوم». والحمدللّه ربّ العالمین.